أنباء مصرية

«لا صحة لتخصيص 200 مليار جنيه من الموازنة العامة للبنية التحتية بالعاصمة الإدارية»

الحكومة تنفي مراقبة محادثات المواطنين على مواقع التواصل

القاهرة ـ هالة عمران

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ما تردد حول مراقبة الحكومة لمحادثات المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» و«تويتر» وغيرهما من خلال قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وذكر المركز، في تقرير توضيح الحقائق امس أنه تواصل مع وزارة الاتصالات التي نفت صحة تلك الأنباء تماما، مؤكدة أنه لا صحة على الإطلاق لوجود أي مراقبة للمحادثات الخاصة بالمواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي سواء فيسبوك أو تويتر أو غيرهما. وشددت وزارة الاتصالات على أن مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لا يتضمن أي مواد تنص على مراقبة محادثات المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي بل على العكس فإن القانون يشدد على حماية بيانات المواطنين وخصوصيتهم ويجرم إفشاء هذه البيانات، وأن كل ما يثار في هذا الشأن مجرد شائعات مغرضة تستهدف إفشال الدولة وزعزعة الأمن والاستقرار.

إلى ذلك، نفى المركز ما تردد بشأن تخصيص 200 مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة لمشروعات البنية التحتية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وذكر أنه تواصل مع وزارة المالية التي نفت تلك الأنباء بشكل قاطع، مؤكدة أنه لا صحة على الإطلاق لتخصيص 200 مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة لمشروعات البنية التحتية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وأن الموازنة العامة للدولة لا تتحمل أي أعباء في تمويل إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة.

كما نفى المركز المعلومات التي ترددت عن فشل الحكومة في إدارة ملف العشوائيات وتهجيرها لسكان المناطق العشوائية بشكل قسري، دون توفير سكن بديل لإيوائهم. وأوضح المركز أنه قام بالتواصل مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية التي نفت تلك الأنباء تماما، مؤكدة أنه لا صحة على الإطلاق لتهجير سكان المناطق العشوائية بشكل قسري دون توفير سكن بديل لإيوائهم. وشددت الوزارة على أنه قبل البدء في تطوير أي منطقة عشوائية غير آمنة يتم نقل قاطنيها إلى وحدات مؤقتة لحين الانتهاء من التطوير ثم تتم إعادة تسكينهم في الوحدات الجديدة بعد فرشها بالأثاث والأجهزة الكهربائية ومنهم من يحصل على تعويض مادي مناسب أو وحدة بديلة، بدلا من التي كان يشغلها، وذلك في إطار حرص الدولة على أرواح أهالي تلك المناطق وتوفير حياة كريمة لهم.

وأكدت أن الدولة حققت إنجازا في هذا الملف، يعد فخرا لكل المصريين، وأمنت حياة آلاف الأسر، ونقلتهم إلى مجتمعات سكنية حضارية، تتمتع بجودة الحياة، قائلة: «إن كل ما يتردد بخلاف ذلك، محض شائعات تستهدف تشويه جهود الدولة في ملف تطوير العشوائيات»، مشيرة إلى أنه تم إنجاز عدة مشروعات في عدد كبير من المحافظات لتطوير الأماكن العشوائية غير الآمنة.

وقالت الوزارة: «إنه تم الانتهاء من تطوير جمع المناطق العشوائية بمحافظة بورسعيد في نهاية عام 2018 لتصبح بذلك أول محافظة مصرية خالية بالكامل من العشوائيات، وهناك محافظات أخرى سيتم إعلان خلوها من هذه المناطق تباعا تمهيدا للانتهاء من تطوير جميع المناطق غير الآمنة هذا العام».

وناشدت جميع وسائل الإعلام ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعي تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار والتواصل مع الجهات المعنية بالوزارة للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق.

السيسي يوجه باستثمار مدينة دمياط لدعم صناعة الأثاث الوطنية

القاهرة ـ خديجة حمودة

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي، بأن تتم إدارة واستثمار مدينة دمياط للأثاث بالصورة المثلى لدعم صناعة الأثاث الوطنية، لتكون المدينة الواجهة التسويقية الأساسية في هذا الخصوص داخل مصر وخارجها، فضلا عن تعظيم فرص الاستثمار الأجنبي بالمدينة لتكون بوابة لتصدير الأثاث المصنع في مصر إلى المحيط الجغرافي الأفريقي والعربي، وكذلك التركيز على الارتقاء بالتدريب المهني والتكنولوجي في حرفة صناعة الأثاث.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي امس الاول، مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ووزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ووزير التنمية المحلية ومحافظ دمياط ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، بالإضافة إلى رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ورئيس مجلس إدارة مدينة دمياط للأثاث ورئيسة جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الاجتماع تناول متابعة الموقف التنفيذي الراهن لمدينة دمياط للأثاث، والتي ستمثل أكبر مدينة صناعية متكاملة لصناعة الأثاث والصناعات الخشبية المغذية لها في أفريقيا والشرق الأوسط، أخذا في الاعتبار الموقع المتميز للمدينة لقربها من ميناءي دمياط وبورسعيد وإطلالها على الطريق الدولي الساحلي.

وأوضح السفير بسام راضي، أن المسؤولين استعرضوا مختلف مراحل تنفيذ مشروع مدينة دمياط للأثاث، والتي تم تشييدها على مساحة 331 فدانا وفق أعلى معايير الجودة الخاصة بالمنشآت والمرافق، وكذلك عملية طرح الورش بالمدينة للبيع. كما شهد الاجتماع عرض القيمة الاستراتيجية المضافة المنتظر أن توفرها مدينة دمياط للأثاث للدولة، بما فيها الزخم المكتسب لتصنيع الأثاث والصناعات الخشبية وتنمية وسائل تسويق وتجارة الأثاث داخليا ليرتفع من 12 مليار جنيه سنويا إلى حوالي 35 مليار جنيه.

جانب من اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين

إنهاء أكثر من 40 ألف وحدة سكنية بالعاصمة الإدارية في يونيو 2020

القاهرة ـ ناهد إمام

قال د.عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إن الوزارة تستهدف الانتهاء من تنفيذ أكثر من 40 ألف وحدة سكنية وعدد من مشروعات المرافق والخدمات بالعاصمة الإدارية الجديدة، بنهاية شهر يونيو 2020. وأضاف الجزار ـ في بيان الوزارة امس ـ أن المشروعات التي من المقرر الانتهاء من تنفيذها منتصف عام 2020 تضم 23412 وحدة سكنية، وكذا الانتهاء من تنفيذ نحو 15 ألف وحدة و230 فيلا بالحي الخامس «جاردن سيتي الجديدة»، وتبلغ مساحته حوالي ألف فدان.

وأوضح أنه من المقرر أيضا الانتهاء من تنفيذ مشروع الحدائق المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة «كابيتال بارك». وأشار إلى أن الحدائق المركزية بالمشروع تنقسم من الشرق إلى الغرب إلى 3 قطاعات تخطيطية متجانسة، ترتبط بالمحيط المباشر، ويعكس كل منها شخصية، وطابعا بصريا وعمرانيا مميزا. ولفت إلى أنه من المستهدف كذلك الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى بمحطة المعالجة بطاقة 50 ألف م3/يوم، وتنفيذ 5 مدارس دولية، مبنى مجمع المطاعم، ومسجد، وكذا الانتهاء من مرافق الحي الحكومي، المنطقة الاستثمارية، والحيين السكنيين الثالث والخامس.

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

توزير .. المرحوم

قاتل الله مواقع التواصل الاجتماعي غير الصادقة وكذّب السوشيالجية.. التويتريون منهم والفيسبوكيون وأهل الإنستجرام،.. دائما أحذر شباب الصحفيين في الجريدة من الاعتماد على «خزعبلات» المواقع الإلكترونية والسوشيال ميديا كمصادر للأخبار، والتعامل معها فقط كمصدر لاهتمامات واتجاهات الناس.

للأسف أدت «فورة» مواقع التواصل الاجتماعي مع غياب القوانين الحاكمة وعدم وجود «أخلاقيات» للتعامل بها إلى حالة فوضى عارمة اختلطت فيها الأكاذيب المباشرة، مع الشائعات والأخبار المفبركة.. حتى وصل الأمر إلى الاصطناع الكامل لحدث أو واقعة مع توفير الدعم بالوثائق المزيفة والصور المزوّرة والشهادات الملفّقة فيقع في «فخ» السوشيال ميديا كل البسطاء، وأغلب أنصاف المتعلمين، وكثير من المثقفين.. والمصيبة الكبرى أن يطبق «الفخ» على عقول وأقلام الإعلاميين والصحفيين فيعتبرون «الأكاذيب» المصطنعة مصدراً موثوقاً للخبر والمعلومة، ويبنون عليها تحليلاتهم وأخبارهم التي يعتبرها القارئ موثوقة لأنها منشورة في جريدة محترمة، أو مذاعة على فضائية رسمية.

ومع دخول أجهزة بعض الدول، والميليشيات الإلكترونيات للجماعات السياسية على الخط أصبح الأمر أكثر صعوبة على الجميع، حتى الإعلاميين، وسأعطي أمثلة بسيطة: حادث اعتداء كلبي مدينتي على الطفل، فورا وضع «المزيفون» مع الخبر صورة لطفل في نفس عمر الضحية وقد شوهت الخياطات وجهه، ووقع الناس ضحية لهذه الصورة.

عندما تأتي سيول الأمطار، أو الزلازل، تجد من نشر صورا وفيديوهات لسيول وزلازل قديمة وربما في دول أخرى، ويقسم برأس أمه انه شاهد عيان وان الواقعة حدثت أمام عينيه ـ اللتين سيأكلهما الدود ـ قبل ثوان!!

أقول ذلك بمناسبة «الدرس القاسي» الذي لقنه الشاب خالد للإعلام المصري عندما نشر خبرا مفبركا بإتقان عن تعيين الدكتور مهندس محمد وجيه عبدالعزيز وزيرا للنقل، وأنه صاحب إنشاء محطات وأنفاق وسكك حديد في فرنسا والسويد، وحاصل على أوسمة، وسارعت مواقع الصحف التي تهتم بسرعة النشر وتحقيق السبق إلى تأكيد الخبر، ليكتشفوا أن «عم» محمد وجيه عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ هو اسم والد خالد ناشر الخبر، وربما كانت علاقته الوحيدة بالهندسة والأنفاق والقطارات هي ركوب القطار.. رحمه الله!

همسة إلى شيوخ المهنة وأساتذة الإعلام وجهابذة القانون، سارعوا بالتصدي لخطر مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن تقضي على مستقبل الصحافة والفضائيات، وأعيدوا «الاحترام» للمهنة.

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء لبنانية

اتصال اعتذاري من باسيل إلى الحريري أطفأ «حرب» المقدمات الإخبارية

ساترفيلد في بيروت: لبنان عانى طويلاً وهذا يجب تغييره

بيروت ـ عمر حبنجر

معركة «المقدمات الاخبارية» بين قناة «او.تي.ڤي» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر وقناة «المستقبل» الناطقة بلسان التيار الذي تحمل اسمه دخلت في هدنة، ولا نقول انتهت او وضعت اوزارها.

وزير الخارجية رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل سارع الى الاتصال برئيس الحكومة سعد الحريري معتذرا، ومؤكدا ان ما ورد في مقدمة نشرة قناة «او.تي.ڤي» اجتهاد شخصي، وتنصل من مضمونه، وكان الجواب ان رد قناة «المستقبل» لم يكن إلا من هذا المستوى. واتفق الطرفان على احتواء ما حصل، لأن الحكومة ومجلس النواب امام استحقاقات حاسمة هذا الاسبوع.

في غضون ذلك، انشغلت بيروت بزيارة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى ديڤيد ساترفيلد الذي وصل اواخر يوم الاثنين الماضي ويغادر اليوم، وفي جدول اعماله لقاءات مع رئيسي الجمهورية والحكومة ووزير الخارجية الذي التقاه صباح امس.

وكان ساترفيلد استهل نشاطه يوم الاثنين بعشاء مع وزراء حزب القوات اللبنانية الاربعة والوزيرة فيوليت خيرالله وزوجها الوزير السابق محمد الصفدي بحضور سفيري الولايات المتحدة اليزابيت ريتشارد وبريطانيا غريتس رامبلنغ.

وقال ساترفيلد بعد لقائه وزير الخارجية جبران باسيل: اصبح لدى لبنان حكومة جديدة تتخذ قرارات حساسة تتعلق باقتصاد لبنان ومكافحة الفساد وبالمسائل الامنية، وان الولايات المتحدة ملتزمة مع لبنان بشكل كبير، وهي تود ان تراه يتقدم ويواجه خياراته وسنتعامل معه بحسب الطريقة التي سيتبنى بها لبنان هذه الخيارات، نأمل ان تكون لمصلحة لبنان وشعبه وليس لمصلحة اطراف خارجية.

وفي بيت الكتائب وبعد لقاء رئيس الحزب سامي الجميل، قال ساترفيلد ان الاستقرار الحقيقي يبنى على خيارات وطنية وليس على قرارات تملى عليه من الآخرين، ولبنان عانى طويلا من صراعات وايديولوجيات روجها الآخرون على ارضه وهذا ما يجب ان يتغير.

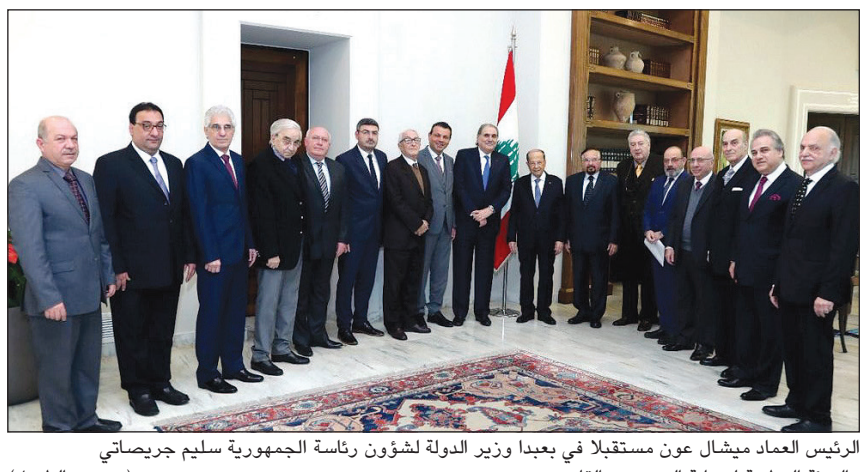
الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا في بعبدا وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي والهيئة الوطنية لحماية الدستور والقانون (محمود الطويل)

المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء: صلاحيات من دون ممارسة واسم كبير من دون جدوى

تتجه الأنظار الى جلسة مجلس النواب اليوم لانتخاب سبعة نواب أعضاء (مع ثلاثة آخرين رديفين) في المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، والى أي كتل ينتمون، وكيف سيتم انتخابهم.

وكان الرئيس نبيه بري وضع بند تشكيل المجلس على نار حامية من خلال الدعوة الى الجلسة بهدف إطلاق عملية مكافحة الفساد وتفعيل دور القضاء والهيئات الرقابية والبدء بعملية المحاسبة، في وقت عينت السلطة القضائية ثمانية من كبار القضاة رتبة ودرجة يتقدمهم رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد الذي يرأس محاكمة الرؤساء والوزراء. ويعد تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء مدخلا إلزاميا لمحاسبة الوزراء وحتى الرؤساء حيال أي مخالفة، مادامت الحصانة السياسية التي يتمتع بها هؤلاء تحول دون مثولهم أمام القضاء، ولأن المجلس الأعلى هو المحكمة الخاصة والوحيدة التي يحق لها محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء هو أحد أهم البنود الإصلاحية التي أقرت في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عام 1989.

ويشير مصدر قانوني الى أن المجلس يتألف من قضاة وسياسيين، والجرائم التي ينظر فيها «خرق الدستور والخيانة العظمى والإخلال بواجبات الوظيفة» هي جرائم سياسية وليست جرائم عادية، ولا ينفي هذه الصفة كون المجلس الأعلى ينظر بالجرائم العادية التي يرتكبها رئيس الجمهورية وفق أحكام قانون العقوبات أيضا. وتبقى الجرائم العادية التي يرتكبها رئيس مجلس الوزراء من صلاحية المحاكم العادية، التي تنظر فيها وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتطبق عليها أحكام قانون العقوبات.

على أي حال، فإذا كان لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم، فإنه لا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس، كما أن ملاحقتهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء دونها عقبات، لأن الإحالة اليه لا يمكن أن تتم إلا بناء على قرار اتهام يصدر عن مجلس النواب بأغلبية الثلثين وهي أغلبية كبيرة من الصعوبة بمكان توافرها، فضلا عن أن قرار الإدانة في المجلس الأعلى يحتاج إلى تأييد عشرة أصوات من أصل خمسة عشر.

فؤاد السنيورة «خط أحمر»

بيروت: «الرئيس فؤاد السنيورة خط أحمر لأنه هو رجل دولة بامتياز، وهو الذي أعاد الى مالية الدولة الشفافية والمصداقية، وهو قيمة وقامة كبيرة نحن نعتز بها وندافع عنها ضد أي افتراء». أهمية هذا الكلام أنه صادر عن مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان ومن السراي الحكومي وبعد لقائه الرئيس سعد الحريري، وبالتالي فإن معاني هذا الموقف الرسمي وهذه الرسالة السياسية العلنية هي:

1 ـ السنيورة هو المستهدف الأول في الحملة ضد الفساد التي يقودها حزب الله، ولكنه ليس لوحده المستهدف في هذه المعركة التي تستهدف أيضا سعد الحريري وتيار المستقبل والحريرية السياسية والطائفة السنية، وفؤاد السنيورة ليس لوحده في هذه المعركة، وإنما يلقى المساندة والحماية من كل هؤلاء.

إذا الرئيس فؤاد السنيورة هو بهذا الحجم وفي هذا المستوى، وأي مس به هو مس بالطائفة، لأنه في نظرها «الرمز» والقائد السياسي في أصعب وأخطر مرحلة في تاريخ لبنان بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وهو الذي ناضل بمبدئية وواقعية وشجاعة وخاض معارك القرار 1701 والمحكمة الدولية والدفاع عن سلطة الدولة وسيادتها. ولأنه كذلك، فإنه يظل هدفا ثابتا لحزب الله.

2 ـ أي استهداف «قضائي» للسنيورة هو استهداف سياسي للرئيس سعد الحريري، وبالتالي فإن نظرية الفصل بين السنيورة والحريري غير صحيحة، وأي رهان على انفكاك العلاقة بين الرجلين أو على نأي الحريري بنفسه عن السنيورة وتركه لمصيره، ليس رهانا في محله.

العلاقة بين السنيورة والحريري سجلت تراجعا منذ العام 2016 عندما اعترض السنيورة على التسوية السياسية التي أوصلت العماد ميشال عون الى رئاسة الجمهورية، وعندما اعترض لاحقا على قانون الانتخاب بالموقف السياسي وبانسحابه قسرا من معركة صيدا، وعندما خرج من رئاسة كتلة المستقبل النيابية لتحل محله النائب بهية الحريري، وكأنه خرج الى التقاعد السياسي. وبدا الأمر كما لو أن الشراكة والعلاقة التاريخية بينه وبين الحريري انتهت عند هذا الحد، وأن الحريري لم يعد معنيا بمسار السنيورة ومصيره بعدما اختار طريقه. ولكن تبين أن هذا الاعتقاد ليس صحيحا، وأن الحريري لا يمكنه التساهل وتجاهل الحملات الواضحة أو المستترة التي تشن على السنيورة، وإذا فعل فإنه سيكون المتضرر سياسيا وشعبيا، وسيتم إدراج هذا الموقف في سياق مسار تنازلي سلكه في مرحلة ما بعد الانتخابات وعند تشكيل الحكومة التي تنازل فيها عن وزير سني ومنح حلفاء سورية وزارة النازحين، وبعد الحكومة بسكوته على مواقف صدرت عن وزراء الخارجية والدفاع والنازحين، لا تنسجم مع سياسة تيار المستقبل ازاء النظام السوري.

3 ـ ما حصل بكل ما أحاط عملية دعم السنيورة وحمايته سياسيا من مواقف وملابسات يؤشر الى أمرين:

● الأول: أن السنيورة مازال «حيا يرزق» بالمعنى السياسي للكلمة، فهو مازال موجودا ومؤثرا مستندا الى تأييد قطاع واسع من تيار المستقبل لا يستسيغ سياسة التنازلات من جانب الحريري، والى تأييد رموز وشخصيات ما تبقى من 14 آذار، والى دعم دول عربية أساسية، والرئيس السنيورة نجح في تحقيق الهدف الأول من حملته الاستباقية مستعيدا بريقه السياسي بعدما كان حضوره قد بهت، ومستعيدا مكانته ودوره بعدما أعطى انسحابه الهادئ من الحياة السياسية انطباعا أنه صار من الماضي.

● الثاني: أن الحريري محاط بمواقف وسقوف سياسية وخطوط حمر بينها فؤاد السنيورة، وبالتالي فإنه يتصرف من ضمن هامش واسع يبقيه مقيدا وغير مطلق اليدين في التصرف كيفما يشاء في تطبيق التسوية ومفاعيلها. ورغم أنه قطع شوطا في الإمساك بتيار المستقبل عبر تغييرات واسعة وفي تعزيز مكانته وزعامته في الطائفة السنية، إلا أنه مازال يصطدم باعتراضات وتحفظات على سياسته، خصوصا وأن شركائه في الحكم لا يسهلون أموره ويصعبون عليه المهمة عندما يحشرونه في ملفات، خصوصا ملفات قضائية بمفعول رجعي، ولا يجارونه في ترتيب أولويات بدءا من الأولوية الاقتصادية، وعندما يظهرونه «الحلقة الأضعف» في الحكم.